اي اعرب به عن نفسه كما باصله فمن ثلاثة مسلم
ظاهرا وباطنا انه لو بلغ وصف الكفر كان مرتدا وهو
متجه خلافا لما يوهمه كلام شارح انه كافر اصلي ثم رايتهم
صرحوا بما ذكرته اما اذا كان معه احدهما وات على فيما
يظهر ثم رايت الاذرعي اشار اليه بان كانا في جيشنا واحد
وغنيمة واحدة واذا لم يتحد المالك وقد سبيا معا وتقدم
الاصل فيما يظهر خلافا لمن اطلق عن تعليق القاضي انه
اذا سبق سبي احدهما سبي الاخر تبع السابي فلا يحكم
باسلامه لان تبعيتهما انما ثبت بتبعية السابي وان
مات لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي ولو ساء ذمي قال الامام
لكونه قاطنا ببلادنا والبغوي ودخل بدارنا والدارمي
وسباه في جيشنا وكل انما هو قيد للخلاف في قولهم
لم يحكم باسلامه بل يكون على دين سابيه كما ذكره
الماوردي لا ابويه في الاصح لان من اهل دارنا لم يفده كذريته
الاسلام فسبيه اولى ولا ينبغي حينئذ اسلام ابويه على
ما قاله الحليمي وهو ان صح مقيد الملحق بتبعيته الاصول
والظاهر انه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي قياسه انهما
اي ابويه لو اسلما بانفسهما بدار اوخرجا الينا واسلما
لم يحكم باسلامه لانفراده عنهما قبل ذلك وما اظن الاصحاب
يسمحون به اه وخرج بسباه في جيشنا بخوسرقه له فان
قلنا يملكه كله وهو الاصح فكذلك او غنيمة فهو مسلم

لان

لان بعضه للمسلمين وبحث السبكي ومن تبعه انه لو اسلم
سابيه الذمي او قهر حربي صغيرا حربيا كبيرا وملكه
ثم اسلم تبعه لان له عليه ولاية وملكا ذلك علة الاسلام
في السابي المسلم وفي فتاوي البغوي ابدا وجهين في كافر
اشترا صغيرا ثم اسلم هل يتبعه والذي يتجه منهما انه
لا يتبعه بل وكذا فيما قبله ولا يلحق بالسبي غيره لانه مع كونه
قوي في القهر انما يؤبد ابتداء فلا قياس به غيره في الانشاء
ثم رايت الشيخين صرحا بما قدمته من ان التبعية انما تثبت
في ابتداء السبي وهو يؤيد ما ذكرته والمستامن
كالذمي ولا يصح بالتبعية لاحكام الدنيا اسلام صبي ممن
استقل الا على الصحيح كغير المميز بجامع عدم التكليف
ولان نطقه بالشهادتين اما خبر وخبره غير مقبول
او انشاء فهو كعقوده نعم يسن الحيلولة بينه
وبين ابويه ليلا يفتناه وقيل يجب ونقله الامام عن
اجماع الاصحاب وانتصر له صحة اسلامه وقضى به غير
واحد ويدل له صحة اسلام علي رضي الله عنه قبل بلوغه
ورده احمد بمنع كونه قبل بلوغه والبيهقي وغيره بان الاحكام
الاذاك لا ينتقل به اما بالتبعية كانت منوطة بالتمييز الى
عام الخندق وفارق نحو صلاته لا ينتقل به اما بالتبعية
لاحكام الاخرة فيصح ويكون من الفائدين بالتفاق ولا تلازم
بين الاحكام كما في قن لا سلعه الدعوة وكاطفال المشركين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)